الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.53

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
30 January 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارشيك ..... (النمسا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-22237 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/78/L.39 و A/C.3/78/L.40/Rev.1 و A/C.3/78/L.41 و A/C.3/78/L.42)

1 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن رؤساء دول وحكومات الحركة شددوا في مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، على دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة مسؤولة عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل على أساس التعاون والحوار البنّاء.

2 - وأضافت أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا أيضا، في مؤتمر القمة، عن قلقهم الشديد إزاء الممارسة المستمرة المتمثلة في اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة للجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان بصورة انتقائية، والتوسع في تلك الممارسة، وهي وسيلة لاستغلال حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآرب سياسية وتنتهك مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. كما أنها تقوّض التعاون، الذي يشكل أمرا أساسيا لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا على نحو فعال. ومن الضروري تحقيق مزيد من الاتساق والتكامل بين عمل اللجنة وعمل المجلس من أجل تفادي الازدواجية وكفالة إقامة علاقات عمل بنّاءة.

3 - وأوضحت أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني على أساس معلومات موضوعية وموثوقة في جميع البلدان دون تمييز، وأنه يجري بمشاركة كاملة من جانب البلد المعني مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات. وفي هذا السياق، ترفض الحركة الممارسة المتبعة في مجلس الأمن المتمثلة في السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معيّنة بذريعة معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. والدول الأعضاء في الحركة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام والحماية العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

4 - وأردفت قائلة إن الحركة تدين بشكل قاطع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعقبات الخطيرة التي تَحول دون التمتع الكامل بتلك الحقوق والحريات، وأعمال العنف التي تخلّ بذلك التمتع. فجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة. ويجب تناول مسائل حقوق الإنسان على نحو منصف ومتكافئ، مع التزام الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتقيد بمبادئ الحياد وعدم الانتقائية والشفافية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

مشروع القرار A/C.3/78/L.39: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

5 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

6 - **السيد بيلمونت رولدان** (إسبانيا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن من دواعي القلق الشديد أنه لم يحدث أي تَحسُّن في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى الأشهر الـ 12 الماضية. ويتضمن مشروع القرار نداءات متجددة للتعاون مع آليات الأمم المتحدة، ولا سيما مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإشارات جديدة إلى الصلات بين حالة حقوق الإنسان من جهة، والسلام والأمن ككل من جهة أخرى، وعدة إشارات إلى الأثر غير المتناسب لانتهاكات حقوق الإنسان على النساء والفتيات نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين، والعنف الجنساني، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار إلى استمرار العمل من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الموظفون الدوليون في الوكالات الإنسانية الذين اضطروا إلى مغادرة البلد وتعليق مشاريع المساعدة في عام 2022، مما أثر سلبا على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والمياه والمرافق الصحية. ومن الأهمية بمكان الإعراب عن استمرار الدعم لولاية المقررة الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعملهما الهام. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة التعاون

المقترن بالنقد فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنه على استعداد للمساعدة على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

7 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إسرائيل، وأندورا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبالاو، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتوفالو، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفانواتو، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناورو، ونيوزيلندا، واليابان.

8 - وأشار بعد ذلك إلى أن ملديف ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

9 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض مشروع القرار رفضا قاطعا، حيث لا يمت بصلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حقاً ويتضمن افتراءات تستند إلى شهادات كاذبة صادرة عن منشقين. وتنتهج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسة قائمة على مبدأ الشعب أولا ومتأصلة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ويتمتع أبناء شعبها بموجب هذه السياسة تمتعا كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة لهم، من الناحيتين القانونية والعملية على حد سواء، ويعيشون حياة كريمة وذات قيمة. ولذلك فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي وصفتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن توجد بتاتا في بلده.

10 - وأضاف أن الدافع وراء الإشارات إلى مشاكل وهمية في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس الاهتمام بحقوق الإنسان، بل الرغبة في تشويه سمعة النظام الاشتراكي للبلد وشيطنة هذا النظام والقضاء عليه في نهاية المطاف بذريعة حقوق الإنسان. والمقدمون الرئيسيون لمشروع القرار هم المنتهكون الرئيسيون لحقوق الإنسان وهم يشنون عدوانا على بلدان أخرى وينتهكون سيادتها، ويرتكبون مجازر ضد الأبرياء وينتهكون كرامتهم وحقوقهم انتهاكا صارخا. وأكثر مشاكل حقوق الإنسان إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي هي العنصرية، والتمييز العنصري، وأزمة اللاجئين، والعنف ضد النساء والأطفال، والعدوان والمجازر الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة والبلدان الغربية. والاتحاد الأوروبي، بما يتسم به عادة من نفاق وازدواجية في المعايير ووقاحة، يشكو مما يسمى بمشاكل حقوق الإنسان في أحد البلدان بينما لا يقول كلمة واحدة عن إسرائيل التي قتلت عددا كبيرا من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، من خلال الهجمات العسكرية العشوائية الأخيرة في فلسطين، أو عن الولايات المتحدة، التي تواطأت في تلك الهجمات.

11 - وتابع بقوله إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من يقظته إزاء محاولات بعض البلدان استخدام مسائل حقوق الإنسان كأداة سياسية لتحقيق دوافعها الخفية واستخدام الأمم المتحدة كمنبر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والإطاحة بنظمها الاجتماعية. وعند تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، من الضروري التمسك بمبدأي الموضوعية والحياد، واحترام السيادة، ورفض التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي أنه أكبر عقبة تَحول دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي بتحويل الأمم المتحدة إلى مسرح للصِدام، بدلا من أن تكون محفلا للحوار والتعاون، وبإساءة استخدامها لمصالحه الخاصة.

12 - وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستبذل كل ما في وسعها لوضع حد للحملة المتهورة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تشنها القوى المعادية وللدفاع عن نظامها الاشتراكي المتمحور حول الإنسان. ومشروع القرار يتعدى، على نحو غير عادل، على كرامة بلده وسيادته؛ ولذلك فإنه يتوقع من الوفود الأخرى أن تتخذ موقفا محايدا بشأن هذا النص.

13 - **السيدة إيريتش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وهي واحدة من أكثر دول العالم قمعا - لا تزال مترديةً؛ حيث تُفرض قيود صارمة على حريات التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والدين أو المعتقد، والتنقل. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير موثوقة عن عمليات قتل غير مشروعة وتعسفية تقوم بها الحكومة، وحالات اختفاء قسري، وتعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وظروف لسجن القاسية والمهددة للحياة، بما في ذلك في معسكرات الاعتقال السياسي، والإجهاض والتعقيم القسريين، وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ارتكاب تجاوزات وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتستمر، شأنها شأن العديد من الحكومات الاستبدادية، في توسيع نطاق سياساتها القمعية خارج حدودها في شكل أعمال القمع العابرة للحدود الوطنية. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة للسيطرة على الكوريين الشماليين في الخارج ومراقبتهم، فإنها تستغلهم، وتجبرهم على العمل في ظروف لاإنسانية دون أي حرية للتنقل. ويُجبر العمال بانتظام على إرسال مرتباتهم إلى النظام،

مما يبقيه في السلطة ويمكّنه من مواصلة برامجه غير القانونية بشأن أسلحة الدمار الشامل و القذائف التسيارية. ومن الأمور التي لا تزال تشكل مدعاة للقلق الشديد أن الهاربين من كوريا الشمالية الذين يسعون إلى التحرر من انتهاكات حقوق الإنسان يُعادون إلى البلد ضد إرادتهم. وينبغي لجميع الدول أن تتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية ومراقبي حقوق الإنسان بالوصول الفوري ودون عوائق. ويجب على الدول أن تواصل التنديد بسجل تلك الحكومة في مجال حقوق الإنسان وأن تدعوها إلى اتخاذ إجراءات لحماية حقوق الإنسان الواجبة لشعبها.

14 - **السيد ديفيرو** (المملكة المتحدة): قال إن مشروع القرار يكرر المطالب الطويلة الأمد للمجتمع الدولي بأن تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنطاق انتهاكاتها لحقوق الإنسان، بما في ذلك نظامها الواسع النطاق لمعسكرات الاعتقال السياسي، والاحتجاز التعسفي، وانعدام حرية الدين أو المعتقد. وتشجع المملكةُ المتحدة بقوة جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية على اغتنام الفرصة للعمل مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة بنّاءة ومجدية وعلى تحمل مسؤولياتها تجاه أضعف شرائح شعبها، بمن في ذلك النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول الكامل والآمن والسريع ودون عوائق لتقديم المساعدة إلى المحتاجين مع بدء إعادة فتح حدود البلد. فشعب كوريا الشمالية يستحق الأفضل. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكف عن تحويل مواردها إلى برامجها المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة وأن تركز على إحداث تغيير وتحسين دائمين من أجل مصلحة شعبها.

15 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن استمرار اتخاذ قرارات انتقائية خاصة ببلدان بعينها واستغلال هذا المنبر لتحقيق أهداف سياسية، يتعارضان مع مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان، ويقوّضان التعاون والحوار بوصفهما المبدأين الأساسيين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويقوّضان أيضا الثقة بين البلدان، وهي أمر ضروري للتعاون الدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تضع حدا لهذه الممارسة وأن تكفل معاملة جميع البلدان على قدم المساواة. ويقدم الاتحاد الأوروبي وحلفاؤه مشروع القرار كل عام دون النظر في الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لاستعراض حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو على قدم المساواة، دون توجيه اتهامات وبمشاركة كاملة من الحكومة المعنية. ولذلك فإن وفد بلدها ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

16 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن سنغافورة لا تؤيد، من حيث المبدأ، قرارات حقوق الإنسان الخاصة ببلدان بعينها في اللجنة التي ليست المنبر المناسب لمناقشة الحالات الخاصة ببلدان بعينها. فهذه القرارات انتقائية في طبيعتها وتُمليها اعتبارات سياسية. ومما يؤسف له أن ما اتسم به عمل اللجنة دائما من نفاق وازدواجية في المعايير قد بلغ مستويات أعلى، لا سيما في الأسابيع الأخيرة. والقرارات الخاصة ببلدان بعينها هي بطبيعتها مثيرة للانقسام وتؤدي إلى نتائج عكسية ولا تخدم غرضها المعلن المتمثل في إحداث تغيير في حياة الناس. وينبغي تناول الحالات الخاصة ببلدان بعينها من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من أن سنغافورة ستمتنع لهذا السبب عن التصويت على جميع مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها في اللجنة، فإنه ينبغي ألا يُفسَّر ذلك على أنه موقف متخَّذ بشأن جوهر مسائل حقوق الإنسان التي أُثيرت في أي من مشاريع القرارات. والدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

17 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.39.*

18 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن تقديم قرارات خاصة ببلدان بعينها دون موافقة الدول المعنية يتعارض مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم التصادم. كما أن ذلك يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ويقوّض تنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وترفض المجموعة رفضا قاطعا جميع مظاهر ازدواجية المعايير التي تقوّض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتَحول دون إحراز تقدم في هذا المجال. ويساورها قلق بالغ أيضا إزاء انتشار الآليات والإجراءات التي تهدف إلى إجراء تقييمات محايدة لحالات حقوق الإنسان في دول معيَّنة، والتي تفتقر مع ذلك إلى موافقة ومشاركة تلك الدول على النحو الواجب والتي تستند تقاريرها إلى مصادر ثانوية أو ثالثة تتسم بتحيزها أو عدم موثوقيتها. ولذلك فإن هذه التقارير هي مجرد دعاية ولكن يُضفى عليها مظهر من مظاهر الشرعية لمجرد أنها صادرة عن هيئات تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترفض المجموعة ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في تناوله لمسائل خارجة عن

نطاق ولايته، بما في ذلك تناول مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معيَّنة.

19 - وأضاف أن التطبيق غير القانوني وغير الأخلاقي للتدابير القسرية الانفرادية له أثر سلبي على التمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمالها، بما فيها الحقوق في التنمية والحياة والغذاء والصحة والسلام. وتحث المجموعةُ الدولَ بشدة على الامتناع عن تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية قسرية انفرادية تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحثها على رفع هذه التدابير، وخصوصا وليس حصرا، التدابير المفروضة على البلدان النامية.

20 - وتابع قائلا إن من الضروري الكف عن تسييس حقوق الإنسان، وإن أفضل وسيلة لتعزيز وضمان الإعمال الكامل والفعال لحقوق الإنسان هي الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات في منظومة الأمم المتحدة.

21 - وتحدث أخيرا بصفته الوطنية فقال إن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

22 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده لا يؤيد الممارسة المتمثلة في النظر في مشاريع قرارات انتقائية وأحادية الجانب بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها. فهو يراها غير فعالة ولا ينجم عنها إلا زيادة الصدامات بين الدول الأعضاء. ويؤيد الاتحاد الروسي إقامة حوار بنّاء وقائم على الاحترام المتبادل بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهو يدين ممارسة الدول الغربية، التي تستخدم قرارات اللجنة كأداة لممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تقويض تنمية تلك الدولة ورفاه شعبها.

23 - وأردف بقوله إن الولايات المتحدة هي السبب وراء التوتر في شبه الجزيرة الكورية، حيث تقوم، مدفوعة بتطلعاتها إلى الهيمنة، بإعاقة البحث عن حلول دبلوماسية وتصعيد النشاط العسكري في المنطقة. ويؤدي ذلك إلى تدهور الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن مسارها العدواني وأن توقف أنشطتها التخريبية. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أظهرت موقفها بشكل لا لبس فيه من مشروع القرار المسيَّس، وإن وفد بلده يتفهم ذلك تماما. ولذلك فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

24 - **السيد أونو** (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد مشروع القرار. وأضاف أن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وقد اختطفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسرا العديد من المواطنين اليابانيين في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، في واحد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها ذلك البلد، مما عرَّض السيادة الوطنية لبلده وأرواح أبناء شعبه وسلامتهم للخطر. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالإشارات إلى مسألة الاختطاف الواردة في تقارير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقارير الأمين العام. فقد عانى المختطَفون وأُسَرهم لسنوات عديدة، وتوفي العديد منهم. وبما أنه لم يتبقّ سوى عدد محدود من أفراد الأُسر الباقين على قيد الحياة، فليس هناك وقت نضيعه، ويتعيَّن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأخذ آراء المجتمع الدولي على محمل الجد، على النحو الوارد في مشروع القرار، وأن تصغي لأصوات الضحايا وأُسَرهم، وأن تتخذ إجراءات محددة لحل المسألة بسرعة، بما في ذلك إعادة جميع المختطَفين.

25 - **السيدة بيتشاردو أوربينا** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يعارض أن تقدَّم سنويا إلى اللجنة تقارير ومشاريع قرارات ذات دوافع سياسية تفتقر إلى الموضوعية والحياد ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستواصل نيكاراغوا إدانتها الشديدة للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في عمل اللجنة الذي ينبغي أن يستند إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البنّاءين. فبدلا من تعزيز حماية حقوق الإنسان، تؤدي مشاريع القرارات من هذا القبيل، التي لا تتوافق مع الواقع والتي يجري إعدادها دون موافقة الشعوب والحكومات المعنية، إلى زيادة انعدام الثقة بين البلدان ومفاقمة حدة الصِدام، مما يقوِّض الحوار المتبادل وتعددية الأطراف والتضامن الدولي.

26 - وأضافت أن نيكاراغوا تدعو إلى احترام سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحقها في تقرير المصير وسلامتها الإقليمية وإلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن نيكاراغوا ترفض استخدام مشروع القرار كأداة لتبرير ومواصلة تبرير المزيد من الهجمات والتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية ضد البلد وشعبه. ونيكاراغوا، اتساقا مع معارضتها للتلاعب بخطاب حقوق الإنسان من أجل مهاجمة دول ذات سيادة لأسباب سياسية، تنأى بنفسها عما يُسمّى بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار.

27 - **السيد هوانغ** جونكوك (جمهورية كوريا): قال إن اللجنة أبدت تأييدا عالميا لمشروع القرار، بعد أن اعتمدته مرة أخرى بتوافق الآراء.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألا تتجاهل الشواغل المستمرة للجمعية العامة ودعواتها إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتدين جمهورية كوريا استمرار الانتهاكات المنهجية والجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. وينبغي لهذا البلد أن يُحسِّن حالة حقوق الإنسان فيه بدلا من الاستخفاف الصارخ بأرواح أبناء شعبه في سعيه المهووس المتعلق بالأسلحة النووية والقذائف. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُحوِّل الموارد إلى تطوير الأسلحة النووية والقذائف من خلال انتهاكات لحقوق الإنسان من قبيل العمل القسري، في داخل البلد وخارجه على حد سواء. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ تدابير فعالة لتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لشعبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

28 - وأعرب عن قلق جمهورية كوريا البالغ إزاء التقارير الإعلامية بشأن الإعادة القسرية لمئات الهاربين من كوريا الشمالية. فالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي عانى منها هؤلاء الأشخاص موثَّقة توثيقا جيدا. وفي هذا السياق، يدعو بلدُه جميعَ الدول الأعضاء إلى التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية وتقديم المساعدة لضمان عدم إعادة الهاربين من كوريا الشمالية الموجودين في بلدان ثالثة إلى وطنهم ضد إرادتهم وتمكينهم من التنقل بأمان وحرية. وعدم الإعادة القسرية التزامٌ ليس بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية عام 1951) والبروتوكول المرتبط بها فحسب، بل أيضا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

29 - **السيد غونساليس بِهماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده لا يؤيد الولايات أو مشاريع القرارات الانتقائية والتمييزية وذات الدوافع السياسية التي لا يؤيدها البلد المعني. وعلى هذا النحو، فإن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن مشروع القرار. فهذه النصوص لا تقدم شيئا لتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بل تشجع التصادم وانعدام الثقة، وتنزع الشرعية عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتستهدف حصرا البلدان النامية التي تواجه بالفعل تدابير قسرية انفرادية. ويشكل التشديد على فرض العقوبات والجزاءات في مشروع القرار هجوما على الحقوق ذاتها التي تبرِّر ظاهريا هذا النهج. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار خطير لأنه يورِّط مجلس الأمن في مسائل لا تدخل في نطاق اختصاصه.

30 - وأضاف أنه لا يمكن أن تنضم كوبا إلى توافق الآراء بشأن هذا النص أو أن تتواطأ في محاولة تهدف إلى حرمان شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقه في السلام وتقرير المصير والتنمية. ولن يتسنى إحراز تقدم فعال في حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان الواجبة لجميع الشعوب إلا من خلال التعاون الدولي والحوار القائم على الاحترام والامتثال الصارم لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. ولا يوجد بلد محصَّن ضد مواجهة تحديات في هذا المجال، وينبغي أن يُسمح للاستعراض الدوري الشامل بتيسير إجراء مناقشة غير مسيَّسة يمكن أن تعزز التعاون القائم على الاحترام مع البلد المعني. ولا تنطوي معارضة بلده للولاية الانتقائية والمُسيَّسة على أي حُكم قِيَمي بشأن المسائل المُعلَّقة المشار إليها في الفقرة الثالثة والعشرين من ديباجة مشروع القرار.

31 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يعارض باستمرار النظر في المواضيع الخاصة ببلدان بعينها في الأمم المتحدة لأنها تستند إلى نهج انتقائي ومتحيز لا يتفق مع مبدأي الموضوعية والحياد. وما فتئت اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ككل تحاولان ممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذه الطريقة منذ عقود، مما لا يترك مجالا للحوار البنّاء ولا يؤدي إلا إلى إثارة التصادم. ويلزم أن يغير المجتمع الدولي الطريقة التي يتعامل بها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يهيئ الظروف المواتية للعمل الإيجابي. وفي ضوء ما تقدم، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

32 - **السيدة غيفارا - دي ديوس** (الفلبين): قالت إن وفد بلدها، خلافا لما حدث في السنوات السابقة، لن ينأى بنفسه عن الفقرة 12 من مشروع القرار وعن جميع الفقرات الأخرى التي تشير إلى المحكمة الجنائية الدولية في مشاريع قرارات اللجنة. غير أن الفلبين تؤكد من جديد موقفها بأن من حق الدول الأساسي أن تقرر ما إذا كانت ترغب في الالتزام بمعاهدة ما أم لا. ولذلك فإن انسحاب الفلبين من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة صحيحة لصلاحية الدولة وموقف مبدئي ضد أولئك الذين يسيّسون حقوق الإنسان.

33 - وأضافت أنه ينبغي محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم. فنظام روما الأساسي هو نتاج مفاوضات متأنية ومطوَّلة بين الدول بهدف وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي

ككل من العقاب. غير أن المحكمة لا تستطيع أن تتجاوز نطاق اختصاصها ولا أن تمارس هيمنتها على نحو غير معقول وغير ضروري على الحق الأساسي للدول في التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها. فذلك لن يسهم في نجاح المحكمة، بل سيقوِّض محاولاتها لإقامة العدل العالمي.

34 - **السيدة جانغ** سيسي (الصين): قالت إن وفد بلدها يؤيد دائما المعالجة السليمة للخلافات في مجال حقوق الإنسان، من خلال الحوار والتعاون. وتعارض الصين التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير وإثارة الصِدام. ولا توافق الصين على ممارسة الضغط على البلدان الأخرى باسم حقوق الإنسان من خلال إنشاء آليات خاصة ببلدان بعينها، دون موافقة البلدان المعنية. ومشروع القرار يتنافى مع إرادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا ينظر نظرة محايدة وموضوعية إلى إنجازاتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويتجاهل التعدي على حقوق الإنسان المكفولة لسكانها الناجم عن التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان والتي هي وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد باسم حقوق الإنسان. ولذلك فإن الصين تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

35 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه خلال 10 سنوات، لم يتغير أي شيء - فقد فشلت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحقيق أي نتيجة. وإذا استمر المجتمع الدولي في اتباع نفس النهج، فإنه سيصل إلى نفس الطريق المسدود. ولم يفت الأوان بعدُ لكي يعيد النظر في نهجه. وليس هناك أي سبب يجعله يخشى فقدان مصداقيته - التي فُقدت منذ وقت طويل.

36 - وتابع بقوله إنه على الرغم من اعتماد مشروع القرار بدون تصويت، فإن هذا لا يعني أنه قد اعتُمد بتوافق الآراء. وقد استحدث وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نهجا جديدا هاما إزاء مشروع القرار، وهو عدم المشاركة وعدم طلب التصويت. واتّبع الوفد السوري نفس النهج. فعلى الرغم من انضمامه إلى توافق الآراء، صوَّت الوفد ذهنيا ومعنويا ضد مشروع القرار، تماما مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى التي تفهم حقيقة ما يجري في البلد. والجمهورية العربية السورية تقف إلى جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتؤيد جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولذلك فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/78/L.40/Rev.1: حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

37 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

38 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار أيضا باسم منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، فقال إن أقليات الروهينغيا تعرضت على مدى عقود لانتهاكات ممنهجة للحقوق الأساسية الواجبة لها، مما أدى بها إلى الفرار من بلدها. ومنذ عام 2017، فر أكثر من مليون من مسلمي الروهينغيا ومن الأقليات الأخرى إلى بنغلاديش. وقد أصبحت حالة هذه الأقليات أكثر خطورة، لا سيما في أعقاب إعصار موكا. والتطورات المأساوية المستمرة التي تَحول دون العودة الطوعية والآمنة لهؤلاء اللاجئين تبعث على القلق، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ميانمار تستحق الإدانة. وينبغي أن تفي ميانمار بالتزاماتها الدولية وأن تضمن سلامة وأمن شعبها، بما في ذلك مسلمو الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. وقد اعتُمد مشروع القرار بتوافق الآراء لأول مرة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، مما يجسِّد وحدة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستجابة لمعاناة مسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، على الرغم من الأزمات الإنسانية العديدة التي تواجه العالم حاليا. وينبغي اعتماد النص، الذي يتسم بالتوازن ويعكس آراء مقدمي مشروع القرار عموما، بتوافق الآراء.

39 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، وأندورا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسويسرا، وغواتيمالا، وفانواتو، وكندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان.

40 - وأشار بعد ذلك إلى أن أستراليا، وآيسلندا، وتوفالو، وكيريباس ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

41 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن وفد بلده يشعر بالامتنان لأن مشروع القرار يركز على حالة الروهينغيا ويدين بشدة الانتهاكات الجسيمة السابقة والمستمرة من جانب المجلس العسكري الحاكم اللاإنساني وغير الشرعي. وترحب ميانمار بالجهود المبذولة لتجسيد الحالة على أرض الواقع في ميانمار بشكل أفضل، ولا سيما من خلال

إدراج إشارات إلى الضربات الجوية التي يشنها المجلس العسكري الحاكم والاعتراف بالطابع "الواسع النطاق والمتعمد والعشوائي والمفرط" لانتهاكات هذا المجلس. غير أن النص لا يزال بعيدا كل البعد عن تلبية توقعات شعب ميانمار فيما يتعلق بالانقلاب العسكري غير القانوني، والفظائع التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم، والمساءلة، وحظر الأسلحة، وتعزيز الإشارات إلى حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار وعملها.

42 - وأضاف قائلا إنه لأكثر من 33 شهرا، عانى جميع الناس في ميانمار من الأعمال اللاإنسانية والإرهابية للمجلس العسكري الحاكم غير الشرعي. ولذلك سيكون من الأجدى للروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار أن يركز مشروع القرار على المجالات التي يمكن فيها إيجاد حلول عملية ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وقد كشفت الحالة الكارثية السائدة على أرض الواقع واستمرار الفظائع التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم ضد شعب ميانمار بوضوح أن السبب الجذري للأزمة في ميانمار، بما في ذلك قضية الروهينغيا، هو الجيش اللاإنساني واستمرار تمتعه بثقافة الإفلات من العقاب. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى أن قضية الروهينغيا جزء من الأزمة في ميانمار. وأفاد بأن وفد بلده سيؤيد مشروع القرار، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوه وأن تعتمده بتوافق الآراء.

43 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.40/Rev.1.*

44 - **السيدة غارسّيا ريكو** (إسبانيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن مشروع القرار يتناول الفظائع المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا في ميانمار على مدى سنوات عديدة، والتي أدت في عام 2017 إلى إجبار أكثر من مليون شخص على الفرار من البلد. ويتناول مشروع القرار أيضا انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد الأقليات الأخرى وشعب ميانمار منذ الانقلاب العسكري غير المبرَّر وغير القانوني وغير الدستوري في شباط/فبراير 2021، الذي أطاح عنوةً بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا وأغرق البلد في نزاع وقمع وحشيين.

45 - وأشارت إلى أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ميانمار ازدادت تدهورا منذ عام 2022. فقد انتشر العنف والنزاع المسلح في جميع أنحاء البلد، وصعَّدت القوات المسلحة وقوات الأمن في ميانمار من استخدامها الواسع النطاق والمتعمد والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك من خلال الضربات الجوية وحرق القرى ومخيمات المشردين داخليا، والقتل الجماعي، والتعذيب، والتشويه، والعنف الجنسي والجنساني. ويستمر اعتقال السياسيين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمتظاهرين السلميين بشكل تعسفي. وفُرضت الأحكام العرفية في أجزاء من البلد، وهناك 18 مليون شخص، أي ثلث السكان، ممن يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، واصل جيش ميانمار منع المساعدات الإنسانية عمدا من الوصول إلى المحتاجين، حتى بعد أن ضرب إعصار موكا المدمر ولاية راخين في أيار/مايو 2023.

46 - وقالت إنه في ظل الوضع الحالي في ميانمار، لا يوجد أمل أو احتمال كبير لعودة اللاجئين الروهينغيا عودة طوعية ومستدامة بأمان وكرامة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما تستمر هذه الفظائع. والهدف من مشروع القرار هو أن يعكس الحالة المتدهورة في ميانمار. ويشير النص إلى قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، ويدعو الأمينَ العام إلى تعيين مبعوث خاص جديد معني بميانمار ووضع استراتيجية لميانمار، ويقرّ بالدور الهام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وهو يتضمن عبارات أقوى بشأن القانون الدولي الإنساني وحقوق الطفل، ويحافظ على تركيز قوي على الحاجة إلى المساءلة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يشعرون بقلق بالغ لأن تكديس الأسلحة والتكنولوجيا وتدفقها إلى ميانمار يقوِّضان حقوق الإنسان على نحو خطير، وهو ما كانوا يودون أن يعكسه مشروع القرار. غير أن الاتحاد الأوروبي يرى أن النص يبعث برسالة هامة مفادها أن الجمعية العامة لا تزال ملتزمة بالحالة في ميانمار.

47 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده لا يؤيد الممارسة المتمثلة في النظر في مشاريع قرارات انتقائية ومسيَّسة وأحادية الجانب بشأن حقوق الإنسان في بلدان بعينها. فمشاريع القرارات هذه تتنافى مع روح التعاون والحوار القائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان ولا تؤدي إلا إلى تعقيد البحث عن حلول عادلة.

48 - وذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتّبع نهجا حذرا ومتوازنا إزاء الحالة في ميانمار. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تتجنب العنف وأن تمارس ضبط النفس، وهما أمران أساسيان لإيجاد حلول سلمية. والعرض الأحادي الجانب للحقائق الواردة في مشروع القرار، والتي قدمتها ما يُسمى بآلية التحقيق المستقلة لميانمار - وهي آلية أُنشئت دون موافقة ذلك البلد - أمر مثير للقلق. وفي غياب التعاون بين ميانمار والآلية، من الصعب أخذ استنتاجاتها على أساس الثقة.

49 - وتابع كلامه قائلا إن من دواعي القلق البالغ مقتل أكثر من 700 6 مدني، من بينهم 233 طفلا، على أيدي ميليشيات المعارضة.

ومن المرجح أن يؤدي عدم إدانة الأمم المتحدة لهذه الجرائم إلى تأجيج التصعيد بدلا من تهيئة الظروف اللازمة للمصالحة. وعلاوة على ذلك، لم يرد في النص أي ذكر للجهود التي تبذلها قيادة ميانمار لإعادة اللاجئين وانفتاحها على التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة. ولا يمكن للاتحاد الروسي أن يوافق على اعتماد مشروع قرار خاص ببلد بعينه، وهو ميانمار، في اللجنة. ولذلك فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

50 - **السيد تشينداوونغسي** (تايلند): قال إن تايلند، بوصفها بلدا مجاورا، تعلق أهمية قصوى على كفالة السلام والاستقرار في ميانمار. ويشكل التعاون البنّاء بين المجتمع الدولي وجميع الأطراف في ميانمار أمرا أساسيا لحل النزاع وتحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك حالة الروهينغيا. ويجب على جميع الأطراف في ميانمار أن تنهي فورا العنف واستخدام القوة وأن تبدأ حوارا من أجل إيجاد حل سلمي تقوده ميانمار وتملك زمامه. وستعمل تايلند بشكل أوثق وأكثر استباقية مع ميانمار لتهيئة بيئة مواتية لهذه الحلول ولمعالجة المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التلوث الضبابي والاتجار بالأشخاص عبر للحدود. وتعلق تايلند أهمية كبيرة على إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق ودون تمييز، وهي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تؤيد تايلند تأييدا كاملا دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، وتأمل في أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود الجارية التي تبذلها الرابطة.

51 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن الحالة في ولاية راخين معقدة، وينبغي لميانمار أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة المختصة من أجل تهيئة الظروف المواتية لإعادة اللاجئين من بنغلاديش إلى الوطن بصورة طوعية وبأمان وكرامة. وأثنى على الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لتيسير التوصل إلى تلك النتيجة، وشجع كلا الطرفين على مواصلة التعاون والحوار. وفي حين أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودولها الأعضاء تقدم المساعدة الإنسانية للاجئين، فإن هناك حاجة إلى الاستقرار السياسي في ميانمار وفي ولاية راخين. ولا تزال سنغافورة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في ميانمار في أعقاب انقلاب شباط/فبراير 2021، وتشعر بخيبة أمل بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي تم الاتفاق عليه مع زعيم السلطات العسكرية. وينبغي أن تعمل السلطات العسكرية مع الرابطة لتنفيذ توافق الآراء على وجه السرعة. وقد استعرض قادة الرابطة تنفيذ توافق الآراء وسيقومون بإنشاء آلية تشاور غير رسمية تضم الرؤساء السابقين والحاليين والمقبلين للرابطة من أجل العمل مع جميع أصحاب المصلحة في ميانمار وضمان استدامة جهود الرابطة لمعالجة الأزمة. وستواصل الرابطة وسنغافورة العمل مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتيسير التوصل إلى حل سلمي. ويرحب بلده بدور الأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار في معالجة الحالة ويتطلع إلى تعيين المبعوث الخاص المقبل المعني بميانمار في الوقت المناسب.

52 - **السيد ريزال** (ماليزيا): قال إن الحالة في ميانمار لا تزال تثير قلقا بالغا، وإن النزاع الدائر زاد من تفاقم الحالة المتردية للروهينغيا وغيرهم من الأقليات. ويشعر وفد بلده بخيبة أمل لاستمرار عدم إحراز تقدم حقيقي ومُجدٍ في الوقت المناسب في تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وتُقدِّر ماليزيا اعتراف المجتمع الدولي بالدور الحاسم الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة هذه المسألة. وخلال مؤتمر قمة الرابطة في أيلول/سبتمبر 2023، أكد قادة الرابطة من جديد أن توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط لا يزال المرجع الرئيسي لمعالجة الأزمة السياسية في ميانمار وينبغي تنفيذه بالكامل.

53 - وأعرب عن ترحيب ماليزيا باتخاذ قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، الذي من شأنه أن يسهم في إيجاد حل سلمي. ومع ذلك، لا تزال أعمال العنف والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية مستمرة. ولذلك فإن إجراءات المتابعة التي يتخذها مجلس الأمن أمر حاسم للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير حاسمة لدعم واستكمال جهود الرابطة ولوقف العنف المستمر.

54 - وتابع يقول إنه بما أن اللجنة تركز على معالجة الحالة السياسية في ميانمار، فإنه يلزم التركيز بنفس القدر على محنة مسلمي الروهينغيا المشردين. فاستمرار تدفق اللاجئين الروهينغيا إلى البلدان المجاورة يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الوطنية للبلدان المضيفة، بما في ذلك ماليزيا. ولذلك فإن بلده يدعو إلى تقاسم متناسب للأعباء والمسؤوليات وحث الدول الأطراف في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على الوفاء بالتزاماتها باستقبال المزيد من اللاجئين لإعادة توطينهم أو نقلهم. ويجب معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا من أجل تيسير عودة الروهينغيا إلى ولاية راخين عودة طوعية بأمان وكرامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدته في هذا الصدد،

لأن الدعم الدولي المستمر على الجبهتين السياسية والإنسانية سيحدث آثارا إيجابية مباشرة على لاجئي الروهينغيا.

55 - **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): تكلمت أيضا باسم أستراليا وآيسلندا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا، فقالت إن من المؤسف أن عناصر هامة من الصياغة المتفق عليها من النسخ السابقة لمشروع القرار قد حُذفت. ويقرّ النص بأن أزمة الروهينغيا قد تفاقمت بسبب انقلاب شباط/فبراير 2021 وما تلاه من تدهور الوضع في جميع أنحاء ميانمار. وهاتان الأزمتان مترابطتان ترابطا وثيقا ولهما نفس الأسباب الجذرية. وعلى هذا النحو، فإن الوفود التي تكلمت باسمها تؤيد بقوة الصياغة التي تكرر تأكيد التزام المجتمع الدولي المستمر بوضع حد لإفلات جيش ميانمار من العقاب والعمل من أجل إقامة العدل.

56 - وأضافت أن أثر الانقلاب، وما تلاه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، وإهدار حياة الإنسان وكرامته، وما نجم عن ذلك من أزمات إنسانية واقتصادية وسياسية مترابطة، لا تزال مدعاة للقلق العميق. ومما يبعث على الأسى ما أعقب ذلك من عنف مارسه النظام ضد المدنيين والأقليات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضد الروهينغيا، وعمليات القتل الجماعي، وتدمير القرى، وحالات الاحتجاز التعسفي، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والتشويه، وتزايد العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يستهدف النساء والفتيات، وتصاعد الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجمات جوا وبالأسلحة الثقيلة. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. وقالت إن إمداد ميانمار بالأسلحة يؤدي إلى تيسير النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة 287/75، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لمنع تدفق الأسلحة إلى ميانمار. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن توقف تحويل وقود الطائرات والإيرادات إلى النظام العسكري. وتؤكد البلدان التي تكلمت باسمها من جديد دعمها القوي لقرار مجلس الأمن 2669 (2022) وتدعو إلى تنفيذه بالكامل. وهي تعرب أيضا عن تأييدها للعمل الهام الذي تضطلع به آليات المساءلة مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار والتحقيق الجاري الذي يقوم به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتواصل تلك البلدان الدعوة إلى أن يقوم مجلس الأمن بإحالة المسألة إلى المحكمة. وعلاوة على ذلك، تدعم تلك البلدان جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل سلمي حفاظا على مصالح شعب ميانمار من خلال توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط.

57 - **السيدة مونيكا** (بنغلاديش): قالت إن ست سنوات قد انقضت منذ أن فتح بلدها حدوده أمام ما يقرب من مليون من مسلمي الروهينغيا الفارّين من التطهير العرقي في ميانمار. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجماعية، لم يتم إحراز أي تقدم حقيقي في تمكين الروهينغيا من العودة إلى ديارهم – فالأسباب الجذرية لاضطهادهم لا تزال دون معالجة، ولم تتم تلبية احتياجاتهم في مجال العدالة حتى الآن. وبدلا من ذلك، تستمر الحالة في التدهور نتيجة لتراجع عملية التحول الديمقراطي وبسبب النزاعات المسلحة الجارية. وفي الوقت نفسه، تستمر الفجوات القائمة في التمويل الإنساني لفائدة المشردين من الروهينغيا في الاتساع. وإزاء هذه الخلفية، يشكل اعتماد مشروع القرار تطورا هاما، ويبعث بإشارة تضامن قوية ويبرهن على التزام متجدد من المجتمع الدولي بمواصلة الاهتمام بهذه المسألة.

58 - وأضافت أن بنغلاديش، كدولة صغيرة ذات كثافة سكانية عالية وموارد محدودة، ليست في وضع يُمكِّنها من استضافة الروهينغيا على أراضيها لفترة طويلة من الزمن. ولذلك يلزم تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية بأمان وكرامة. غير أن ميانمار هي التي تتحمل المسؤولية عن تحسين الحالة، وضمان الحقوق الأساسية للروهينغيا، بما في ذلك الحق في التنقل، وكفالة حصولهم على فرص كسب العيش عند عودتهم. ودور المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، حاسم في هذا الصدد. ويستحق الروهينغيا الذين يعيشون في المخيمات تضامن المجتمع الدولي معهم، ويلزم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي ترمي إلى دعمهم تمويلا كافيا.

59 - وأردفت قائلة إن مشروع القرار الحالي استفاد من اتخاذ مجلس الأمن أول قرار على الإطلاق بشأن ميانمار في كانون الأول/ديسمبر 2022. فقد أقرّ مجلس الأمن، في قراره 2669 (2022)، بالأثر العميق لحالة الطوارئ المستمرة وتزايد حوادث العنف ضد المدنيين وتعرضهم للاحتجاز التعسفي والإعدام. والاعتراف بالدور الحاسم الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التصدي للتحديات التي يواجهها المدنيون في ميانمار هو تحسين للنص جدير بالترحيب. وعلاوة على ذلك، تُقدِّر بنغلاديش الأحكام الداعمة لجميع عمليات المساءلة، بما في ذلك تلك التي تنطوي على تحقيق من جانب مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والإجراءات في محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وبنغلاديش، بوصفها بلدا مجاورا، تود أن تشهد تقدما في الحالة العامة في ميانمار وتَحسُّنا في الظروف في راخين. ولذا فهي تُقدِّر

تقديرا كبيرا اهتمام المجتمع الدولي المستمر بالقضية، على النحو الوارد في مشروع القرار. ومن شأن النص أن يوفِّر الحافز الذي تشتد الحاجة إليه لتكثيف الجهود الجماعية الرامية إلى إحلال السلام والرخاء في ميانمار، حتى يتمكن جميع الناس، بمن فيهم مسلمو الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، من العيش بحقوق متساوية وبكرامة.

60 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يواصل متابعة تطور الحالة في ميانمار ويشاطر الدول الأعضاء الأخرى قلقها بشأن مصير مسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. ومع ذلك، فإن القرارات العديدة وعشرات التقارير وعمل المكلفين بولايات تُستخدم جميعها كأدوات للتصادم بدلا من إقامة الحوار والتعاون. وحان الوقت للبحث عن حلول جديدة تكون بنّاءة ومقبولة في نفس الوقت لجميع الأطراف. ويؤيد وفد بلده اعتماد مشروع القرار بدون تصويت، ولكنه يعارض من حيث المبدأ النهج الخاصة ببلدان بعينها، ويود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

61 - **السيد ديفيرو** (المملكة المتحدة): قال إن مشروع القرار يسلط الضوء على الحالة المتدهورة في ميانمار، بما في ذلك بالنسبة للروهينغيا والأقليات الأخرى، حيث يتراجع النظام العسكري عن مسار التقدم الديمقراطي ويخنق الحيز المدني. وهناك أنباء موثوقة وواسعة النطاق عن شنّ ضربات جوية وحرق القرى والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والجنساني. ولا يزال النزاع مستمرا في جميع أنحاء ميانمار ويظل الوصول إلى المساعدات الإنسانية معطلا. وهناك أكثر من 18 مليون شخص بحاجة إلى هذه المساعدات، ويوجد مليونا شخص من المشردين. وفي ذلك السياق، يجب على الدول الأعضاء أن توقف تدفق الأسلحة إلى النظام العسكري. ولا يزال خطر تعرض الروهينغيا والأقليات الأخرى لمزيد من العنف والتمييز قائما، مع استمرار مواجهة الروهينغيا لقيود على حريتهم في التنقل، وإمكانية حصولهم على الخدمات، وعدم وجود مسار موثوق لحصولهم على الجنسية. وستزداد الأوضاع سوءا بعد انهيار وقف إطلاق النار في ولاية راخين واستئناف العنف هناك. ويجب ألّا تتم أي إعادة للروهينغيا إلى الوطن إلا عندما تسمح الظروف بذلك. ويجب أن تكون العودة إلى المناطق الأصلية أو المناطق التي يجري اختيارها عودة طوعية وأن تتم بأمان وكرامة وبالتشاور مع اللاجئين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب في ميانمار إلا من خلال المساءلة وتحقيق العدالة للروهينغيا. وتفخر المملكة المتحدة بدعم آلية التحقيق المستقلة لميانمار وتشجع جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على التعاون مع الآلية من أجل تيسير عملها الحاسم لمحاسبة الجيش. وتواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب شعب ميانمار، وتدعو إلى وضع حد فوري للعنف والعودة إلى مسار الديمقراطية.

62 - **السيدة دانوتيرتو** (إندونيسيا): رحبت باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وقالت إن النص يلقي الضوء على حالة حقوق الإنسان المتردية التي يواجهها الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار وإنه يؤكد من جديد الدعوة العاجلة إلى العمل من أجل معالجة تلك الحالة. ويؤكد النص أيضا التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتصدي لمحنة شعب الروهينغيا. وتدرك إندونيسيا، بصفتها عضوا في الرابطة، أن حل أزمة الروهينغيا ليس واجبا إنسانيا فحسب، بل عنصرا حاسما في التصدي للتحديات السياسية الأوسع نطاقا في ميانمار. ويجب أن يتضمن الحوار الوطني الشامل، على النحو الذي تشجع عليه الرابطة من خلال توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، حلولا لمجتمع الروهينغيا. وهذا الحوار حيوي لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. والرابطة لا تزال ثابتة على التزامها بالمساعدة في إعادة اللاجئين الروهينغيا إلى وطنهم بصورة طوعية وبأمان وكرامة. وستواصل إندونيسيا الوقوف إلى جانب شعب الروهينغيا. ويجب على المجتمع الدولي الاستمرار في دعم اللاجئين الروهينغيا لضمان رفاههم وصون كرامتهم في انتظار إعادتهم إلى وطنهم. وتشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء أعمال المجلس العسكري الحاكم التي تؤدي إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع، ولا سيما بالنسبة للروهينغيا. فهذه الأعمال تؤدي إلى نتائج عكسية وتقوِّض الجهود الرامية إلى معالجة المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. ولذلك تدعو إندونيسيا المجلس العسكري الحاكم إلى الوفاء بالتزامه تجاه الروهينغيا باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من سكان ميانمار. ويجب الحفاظ على حقوقهم وكرامتهم وحمايتها.

63 - **السيدة جانغ** سيسي (الصين): قالت إن بلدها، بوصفه جارا صديقا، يتمنى بكل صدق السلام والاستقرار في ميانمار. فمنذ حدوث التغييرات السياسية في ميانمار، تحلت الصين بالموضوعية والحياد، وتواصلت بنشاط مع جميع الأطراف في البلد من أجل تعزيز محادثات السلام. وقالت إن بلدها يؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودها للعمل مع ميانمار لتنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وينبغي لميانمار وبنغلاديش أن تعالجا مسألة الإعادة إلى الوطن للاجئين الوافدين من ولاية راخين من خلال الحوار والتشاور، ويتعيَّن على

المجتمع الدولي تهيئة الظروف اللازمة لمثل هذه المناقشات. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بنّاء في ذلك الصدد.

64 - وأضافت أن مشروع القرار، الذي ينظر في مختلف المسائل في ميانمار من منظور حقوق الإنسان، يفتقر إلى التوازن إلى حد كبير لأنه يمارس ضغطا مفرطا على الأطراف المعنية، ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاع ولن يساعد الأطراف على حل الخلافات عن طريق الحوار والتشاور. وقد دعت الصين دائما إلى إقامة حوار وتعاون بنّاءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل في معالجة الخلافات في مجال حقوق الإنسان على النحو الواجب. وهي تعارض استخدام حقوق الإنسان ذريعةً لممارسة الضغط على البلدان الأخرى وإنشاء آليات خاصة ببلدان بعينها دون موافقة البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، تنأى الصين بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

65 - **السيد تون** (ميانمار): رحب باعتماد مشروع القرار دون تصويت، وقال إن بلده سينفذ التوصيات الواردة فيه إلى جانب الالتزامات المحددة في الموقف السياساتي بشأن الروهينغيا الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيه 2021. وفي حين أن ميانمار ستواصل تعاونها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فإنها تحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على التعاون والمساعدة في تنفيذ تلك التوصيات. وشعب ميانمار مصمم على إنهاء الدكتاتورية العسكرية، واستعادة الديمقراطية، وبناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي، وهو يحتاج إلى دعم قوي وفعّال من المجتمع الدولي لتحقيق ذلك.

66 - وواصل كلامه قائلا إنه من أجل تعزيز مشروع القرار، ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد نصا عاما لمتابعة قرارها 287/75 بشأن الحالة في ميانمار، من شأنه أن يتيح فرصة لمعالجة الحالة الراهنة في ميانمار ولتناول جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأن يعزز قرار مجلس الأمن 2669 (2022). وشدد على أهمية اتباع نهج بقيادة الدولة والشعب، فطلب أن يشرك مقدمو مشروع القرار الرئيسيون وفد بلده في صياغة النصوص المقبلة منذ البداية، مما سيمكّن مشروع القرار من أن يعكس على نحو واف رغبات شعب ميانمار وتطلعاته. وقال إن وفد بلده يشاطر الأمين العام رأيه بأن المجتمع الدولي قد خذل أبناء شعب ميانمار. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فورية وحاسمة لإنقاذ أرواحهم.

مشروع القرار A/C.3/78/L.41: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

67 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

68 - **السيد أربايتر** (كندا): عرض مشروع القرار، فقال إن النص متوازن وراهن ووقائعي ويعتمد على تقارير الأمم المتحدة. وعلى مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، شهد المجتمع الدولي التجاهل الصارخ من جانب السلطات الإيرانية لحقوق الإنسان وحياته وكرامته. وأظهر إنفاذ قانون الحجاب الإلزامي بشكل عنيف، بما في ذلك التدابير التقييدية والعقابية الجديدة للنساء اللواتي يُعتبرن أنهن غير ممتثلات، القمع المكثف الذي يستهدف النساء والفتيات في إيران وحرمانهن الصريح من حقوقهن. وقال إنه لا بد من احترام حقوق النساء والفتيات. والقيود المفروضة على الحق في حرية التجمع السلمي مثيرة للقلق بنفس القدر. وأظهر ردُّ السلطات الإيرانية على الاحتجاجات التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2022، بما في ذلك استخدام القوة غير المتناسب، والاعتقالات الواسعة النطاق، والاحتجاز التعسفي، واستخدام عقوبة الإعدام، تدهورَ حالة حقوق الإنسان. وهذه الممارسات غير مقبولة، والزيادة المثيرة للجزع في تطبيق عقوبة الإعدام مسألة تستحق الإدانة. وأعرب عن قلق مقدمي مشروع القرار لأن عقوبة الإعدام تُفرض في انتهاك للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ودون محاكمة عادلة ومراعاة الأصول القانونية. وهناك انتهاكات أخرى متواصلة، بما في ذلك الاضطهاد المنهجي للأقليات العرقية والدينية، والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء. ولا ينبغي لأحد أن يعيش في خوف من العنف أو الترهيب، بما في ذلك عائلات ضحايا إسقاط طائرة الرحلة 752 التابعة للخطوط الجوية الدولية الأوكرانية. ويدعو مشروع القرار جمهورية إيران الإسلامية إلى إطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين المحتجزين ظلما.

69 - وأضاف أنه يجب التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وفقا للمعايير الدولية. ويرحب مشروع القرار بتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وإنشاء البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية. وهذا الرصد الدولي أمر لا بد منه، وجمهورية إيران الإسلامية مدعوّة إلى التعاون الكامل مع جميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. ويحث مشروع

القرار إيران على تنفيذ التوصيات المتعلقة بإجراء تغييرات ضرورية وهادفة، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تصوّت لصالحه.

70 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: أندورا، وبالاو، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وفانواتو، نيوزيلندا.

71 - وأشار بعد ذلك إلى أن توفالو ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

72 - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن إيران ترفض بشدة مشروع القرار المتحيز والمحفز بدوافع سياسية. فعلى الرغم من أن وفد بلدها يسلّم بأن هناك دائما مجالا للتحسين، فإنه يسلط الضوء على الطابع الانتقائي والمتحيز والمنافق للادعاءات الموجهة ضد إيران. ويرى أنه بدلا من استخدام اللجنة لمعالجة شواغل حقوق الإنسان بصدق، تستغلها بلدان معينة للمضي قدما بأجنداتها السياسية، مما يقوض الروح الأساسية للجنة. وقد قدمت كندا ومقدمو مشروع القرار الآخرون نصا خاصا ببلد بعينه بعد أن صوتوا ضد مشروع قرار يحث على وقف ما يرتكبه النظام الإسرائيلي من سفك للدماء ومذابح ضد النساء والأطفال الفلسطينيين. ويكشف هذا التباين الستار عن نهج ازدواجية المعايير الذي تتبعه تلك البلدان فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

73 - وأضافت قائلة إن كندا، البلد الذي يدعي أن لديه وعيا أخلاقيا عاليا ويعمل كل ما في جهده لانتقاد الأمم الأخرى، يجب أن تعترف بواقعها المحزن والمؤلم، إذ لا تمر عليها سنة إلا وتكتشف جثث العديد من أطفال الشعوب الأصلية. وأما ممارسات استغلال العمال المهاجرين وإساءة معاملتهم فهي وصمة عار مريعة ومثيرة لقلق عميق ولا تغتفر وهي متجذرة في الإرث الاستعماري لكندا، وفق ما أبرزه المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها. وإذا كانت كندا تفخر بتاريخ حافل مما تزعم أنه حماية لحقوق الطفل، فإن اكتشاف جثث الأطفال يرسم واقعا مختلفا تماما.

74 - وتابعت قائلة إن الإهمال من جانب المملكة المتحدة مقلق بالقدر نفسه. فهذه الحالة من الصمت غير المفهوم وعدم الاهتمام التي تلفّ مصير أكثر من 200 من المفقودين من الأطفال والمراهقين، وجميعهم من طالبي اللجوء، لا تختلف في شيء عن لامبالاة العالم المثيرة للجزع بمحنة هذه الفئة من ضعاف الناس. فعدم إعمال حقوق أولئك الشباب وعدم ضمان سلامتهم مدعاة للشجب الشديد والاهتمام العاجل. فبينما ينظر العالم في رعب إلى أطفال الشعوب الأصلية الأبرياء تُهدر حقوقهم ويُعتدى على حياتهم، يبدو أن سمعة كندا اللامعة في حماية حقوق الأطفال يمكن أن تكون نموذجا يُحتذى. وربما يمكن للمملكة المتحدة أن تستفيد من خبرة ذلك البلد في العثور على الأطفال المفقودين.

75 - وواصلت قائلة إن فرنسا، التي تلتحف رداء الحرية والمساواة والأخوة، قد فضحتها انتهاكات حقوق الإنسان في عقر دارها. فقمع الحريات الدينية باسم العلمانية، والاستهداف الخبيث للمجتمعات المسلمة وتهميشها، وفرض القيود الصارمة على ارتداء الحجاب، تبين كلها أن فرنسا تخنق الحريات تحت ستار حمايتها. وفرنسا، منارة حقوق الإنسان التي تشوهها كل قوانينها وسياساتها التمييزية، مثال جلي على النفاق، فهي تنادي بقيم المساواة وإن كانت تنكرها بشكل سافر على مواطنيها.

76 - ومضت قائلة إن انتهاك ألمانيا لأبسط الحقوق الأساسية للنساء والأطفال المسلمين والمهاجرين داخل أراضيها يشير إلى أوجه تشابه تاريخية، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد النساء والأطفال الإيرانيين خلال الحرب المفروضة. ولا يمكن أن تمحى من ذاكرة التاريخ أو ذاكرة النساء والأطفال الإيرانيين ما ارتكبته ألمانيا وأسلحتها الكيميائية من جرائم بشعة.

77 - واستمرت قائلة إن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي غير الشرعي يحتل الصدارة في ارتكاب المذابح ضد النساء والأطفال الأبرياء. فما من بلد آخر يمكن أن يضاهي نظام الفصل العنصري هذا في مجالات من قبيل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويستعصي تفسير القصف البشع للمستشفيات، الذي أودى بحياة مئات المرضى، معظمهم من النساء والأطفال، وشتت أجسادهم إلى أشلاء يتعذر التعرف على هويتهم منها. والنظام الإسرائيلي المحتل القائم على الفصل العنصري يكرس إرثا من انتهاكات حقوق الإنسان الفظيعة التي يعجز عنها الوصف. فالتشريد القسري للشعب الفلسطيني، واستمرار احتلال أراضيه، وبناء المستوطنات غير القانونية، والحصار الخانق المفروض على غزة، كلها تجسد نظاما قائما على الفصل العنصري يسحق حقوق الأمة الفلسطينية وكرامتها في سعيه إلى إبادتها إبادة جماعية.

78 - واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى نصرة العنصرية، تبذل كل ما في وسعها لدعم ما يرتكبه النظام الإسرائيلي من إبادة جماعية ومذابح ضد النساء والأطفال في قطاع غزة المحاصر. فالولايات المتحدة تتبع سياسة هذا النظام بعينها إذ ترتكب إبادة جماعية

في حق الشعب الإيراني بما تفرض ضده من تدابير قسرية انفرادية غير إنسانية وغير قانونية. وتفخر بتزويد النظام الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري بكل ما يحتاجه من دعم، بما فيه الدعم العسكري والمالي والسياسي. ولا مجال هنا للشك في سبب شلل مجلس الأمن.

79 - وختمت بيانها قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وستواصل تعاونها البناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. غير أن استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية ينبغي أن يكون مجالا يحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء. وبدلا من استهداف بلدان معينة بشكل انتقائي لخدمة المصالح السياسية، يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد بشكل جماعي نهجا محايدا وغير متحيز لتتصدى بصدق لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق عالمي. وفي ضوء ما تقدم، قالت عن مشروع القرار ليس له صلة بحقوق الإنسان. ولذلك طلب وفد بلدها إجراء تصويت عليه على أمل أن تختار الوفود المسار الصحيح برفضه.

80 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن تقديم قرارات تتعلق ببلدان بعينها دون موافقة الدول المعنية يتعارض مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم التصادم. كما يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ويقوض تنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. فالمجموعة ترفض رفضا قاطعا ازدواجية المعايير التي تقوض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحول دون إحراز تقدم في هذا المجال. ويساورها قلق بالغ أيضا إزاء انتشار الآليات والإجراءات التي تهدف إلى إجراء تقييمات محايدة لحالة حقوق الإنسان في دول معينة، دون موافقتها على النحو الواجب، والتي تستند تقاريرها إلى مصادر ثانوية أو ثالثة أو مصادر أخرى تتسم بتحيزها أو عدم موثوقيتها. ولذلك فتلك التقارير مجرد دعاية. والمجموعة ترفض أيضا ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في تناوله لمسائل خارجة عن نطاق ولايته، بما في ذلك تناول مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معينة.

81 - وأضاف قائلا إن التطبيق غير القانوني وغير الأخلاقي للتدابير القسرية الانفرادية له أثر سلبي على التمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمالها، بما فيها الحق في التنمية والحياة والغذاء والصحة والسلام. وقال إن المجموعة تحث الدول بشدة على الامتناع عن تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية قسرية وانفرادية تعوق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحثها على رفع هذه التدابير.

82 - وتابع قائلا إن من الضروري الكف عن تسييس حقوق الإنسان، وأفضل طريقة لتعزيز وضمان الإعمال الكامل والفعال لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي تعزيز تعددية الأطراف، مع التقيد الصارم بالمبادئ السالف ذكرها. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تتيح فرصاً هامة للمضي قدماً نحو تحقيق هذه الغاية، بطريقة عادلة وبنّاءة، على أساس الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، ووفقاً للمبادئ المكرسة في الميثاق، ولا سيما المساواة في السيادة بين جميع الدول.

83 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يؤيد مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها والتي تحركها دوافع سياسية وتستهدف حصرا البلدان النامية التي تخضع علاوة على ذلك لتدابير قسرية انفرادية. فهذه النصوص تؤدي إلى التصادم وانعدام الثقة ولا تفيد في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. والطابع الانتقائي المتأصل فيها يرمي إلى نزع الشرعية عن آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ومن دواعي القلق الشديد أنه يجري انتقاء البلدان النامية ومعاقبتها، في حين يُغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها البلدان المتقدمة النمو أو تُرتكب فيها. وقد أثبت التاريخ أن أي ولاية تقوم على التسييس وازدواجية المعايير يكون مآلها الفشل. واستمرار النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية لا يستند إلى شواغل حقيقية أو اهتمام فعلي بالتعاون مع هذا البلد. وقال إن كوبا لن تؤيد أبدا اتخاذ مسائل حقوق الإنسان أداة لتحقيق أهداف جيوسياسية، وتشويه سمعة حكومات شرعية، وتقويض نظمها الدستورية، وتبرير استراتيجيات تهدف لزعزعة استقرارها. ولذلك فهي ستصوت ضد مشروع القرار وتدعو إلى إنهاء هذه الممارسة ضد إيران. فالحوار البناء القائم على الاحترام والتعاون وتبادل الممارسات الجيدة هو السبيل الوحيد لمواجهة تحديات حقوق الإنسان، التي توجد في جميع البلدان.

84 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يتمسك بموقفه الثابت الذي يعارض تقديم مشاريع قرارات تتعلق ببلدان بعينها وتعكس الميل إلى التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في مجال حقوق

الإنسان. فهذه النصوص لا علاقة لها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بل تؤدي بدلا من ذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، في حين تنتهك بشكل صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعوق الحوار البنّاء والتعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل رفض الاتهامات والمؤامرات المسيسة التي تصدر عن بعض البلدان للإطاحة بحكومات شرعية من خلال تقديم مشاريع قرارات من هذا القبيل بذريعة حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

85 - **السيدة بيشاردو أوربينا** (نيكاراغوا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن وفد بلدها يعارض أن تقدَّم سنويا إلى اللجنة تقارير ومشاريع قرارات ذات دوافع سياسية وتفتقر إلى الموضوعية والحياد ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقالت إن نيكاراغوا ستواصل إدانتها الشديدة للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في عمل اللجنة، فعمل اللجنة ينبغي أن يستند إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البناءين. فمشاريع القرارات تلك لا تعكس الواقع ويجري إعدادها دون موافقة الشعوب والحكومات المعنية، وبدلا من تعزيز حماية حقوق الإنسان فهي تزيد من انعدام الثقة بين البلدان وتزيد من حدة التصادم، ومن ثم تقوض الحوار المتبادل وتعددية الأطراف والتضامن الدولي.

86 - وأضافت قائلة إن نيكاراغوا تدعو إلى احترام مبادئ السيادة وتقرير المصير والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية إيران الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإنها ترفض استخدام مشروع القرار أداةً لمواصلة الاعتداءات الجائرة وفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية ضد البلد، في انتهاك لحقوق الإنسان لمواطنيه. كما أن نيكاراغوا لا تزال ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وتعارض بشدة استخدامها لأغراض سياسية. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

87 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يصر على أن اعتماد مشاريع قرارات انتقائية مسيّسة وخاصة ببلدان بعينها يفضي إلى نتائج عكسية. ومشروع القرار المتعلق بجمهورية إيران الإسلامية لا صلة له بحماية حقوق الإنسان. فهو يتضمن اتهامات لا أساس لها، ويهدف إلى نشر معلومات مضللة واستهداف المعارضين السياسيين، ويُستخدم في محاولة لمعاقبة دولة ذات سيادة على انتهاجها سياسة خارجية مستقلة.

88 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تقف كالعادة وراء كل هذه الحملة المناهضة لإيران، فهي، بالإضافة إلى إعداد مشاريع قرارات تشوبها شكوك كبيرة، تستخدم على نطاق واسع العقوبات غير القانونية والأعمال التخريبية ضد إيران. وجمهورية إيران الإسلامية لم ترفض قط التعاون البناء مع هيئات حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يرحب بالنهج المسؤول الذي تتبعه إيران إزاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وقد قرأ باهتمام التقرير الذي أعدته إيران في هذا الموضوع. واستنادا إلى هذه الاعتبارات، ستصوت روسيا ضد مشروع القرار.

89 - **السيد هامر** (أستراليا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فأعرب من جديد عن سرور وفد بلده ليصوت لصالح مشروع القرار الذي يرمي إلى بيان الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في إيران دون تحيز. فالنص قائم على أدلة ومستمد من تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وتقارير الأمين العام. وقال إن أستراليا لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران، ولا سيما اضطهاد النساء والفتيات، وقمع الأقليات العرقية والدينية، ومعاملة مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأعرب عن مساندة بلده للنساء والفتيات الإيرانيات في كفاحهن من أجل المساواة والتمكين وعن دعوته إيران إلى وقف اضطهادها للمرأة. وأشار إلى أن الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين في إيران في أعقاب وفاة مهسا أميني أثناء الاحتجاز يستحق الإدانة. وأعرب عن تضامن أستراليا مع شعب إيران الشجاع وعن تأييدها حقه في الاحتجاج السلمي.

90 - وأضاف قائلا، إنه حسبما تم تأكيده في مشروع القرار، يجب أن تفي التحقيقات المحلية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة، بما فيها متطلبات السرعة والاستقلالية والشفافية. واستخدام إيران لعقوبة الإعدام، وخاصة ضد المتظاهرين، يثير قلقا شديدا. فأستراليا تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف وتدعو إيران إلى إعلان وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام.

91 - وتابع قائلا إن بعض الوفود أشارت إلى أن مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها تنتهك السيادة. فلا شك أن الدول الأعضاء تتمتع بالسيادة، غير أن هذه السيادة ليست درعا ضد التدقيق الدولي في السلوك الذي يمس حقوق الإنسان العالمية. ولا يوجد بلد بمنأى عن التدقيق العادل في التزاماته في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف ويعطي انطباعا بأن الوفيات والعنف

والاحتجاز التعسفي والتمييز والقمع هي مسائل داخلية. فهذا السلوك يعني تجاهل ما للأفراد من حقوق الإنسان التي التزمت الأمم المتحدة بتعزيزها وحمايتها. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار.

92 - **السيدة قرشي** (باكستان): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن النظر في حالات حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى مبادئ الحياد والشفافية والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس، غير أن بلدانا مثل إيران لا تزال تُستهدف بشكل انتقائي لأغراض سياسية واقتصادية واستراتيجية، تحت ستار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من فرض تدابير قسرية انفرادية على إيران، يواصل هذا البلد بذل جهود لتعزيز حقوق مواطنيه وحمايتها. وأشارت إلى أن الجزاءات المفروضة على إيران لم تُرفع، حتى في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يؤثر على حقوق الإنسان للشعب الإيراني. وأفضل طريقة لخدمة جدول أعمال حقوق الإنسان هي الاستعراض الدوري الشامل وليس من خلال فرض قرارات خاصة ببلدان بعينها من البلدان النامية. ولهذا السبب، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

93 - **السيدة ريوس بالبينو** (البرازيل): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن بلدها يعترف بالتقدم الذي أحرزته جمهورية إيران الإسلامية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، بما في ذلك جهودها الرامية إلى توفير الخدمات الأساسية للاجئين الأفغان المتزايد عددهم. وعلاوة على ذلك، تقر البرازيل بتعيين رئيس جمهورية إيران الإسلامية للجنة الخاصة للتحقيق في اضطرابات عام 2022 وتشير إلى أن عمل تلك اللجنة ينبغي أن يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير المنطبقة على التحقيقات المحلية.

94 - وأضافت قائلة إن البرازيل، وإن كانت تعترف بتعاون إيران مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فإنها تدعوها إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وقالت إنه لا تزال هناك مجالات هامة تدعو إلى القلق. فإيران يجب أن تعزز حمايتها للحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والمشاركة فيها، وأن تتصدى لتنفيذ عقوبة الإعدام ولاستخدامها غير المتناسب ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات، وأن تدعم الحق في حرية التعبير والرأي، سواء على الإنترنت أو خارجه. وينبغي لإيران أيضا أن تلغي القوانين القائمة التي تميز بين الجنسين وأن تعزز حقوق النساء والفتيات. وقالت إن البرازيل لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات ضد النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية. وفي هذا الصدد، أكدت من جديد دعم البرازيل لحقوق البهائيين في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وسلام في إيران. وعلى افتراض أن إيران ستعزز جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، واستناداً إلى ما جرى من حوار بنّاء، فإن وفد بلدها سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

95 - **السيد إسلاموليي** (كازاخستان): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن تقديم مشاريع قرارات خاصة ببلدان بعينها داخل اللجنة دون موافقة الدول المعنية لا يفضي إلى الحوار ولا يحسن حالة حقوق الإنسان في تلك الدول. وكازاخستان تعارض الانتقائية في تقييم حالات حقوق الإنسان وتسييس حقوق الإنسان. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى التعاون بصورة بنّاءة في مسألة حقوق الإنسان، بدلا من اتباع نُهج تصادمية وقسرية ومؤدية إلى نتائج عكسية. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن يستند إلى الحوار المتكافئ، بروح من الاحترام والتعاون المتبادلين، وعلى أساس مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وأوضح أن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي أنسب الآليات لإجراء تقييم موضوعي وموثوق لحالة حقوق الإنسان في كل بلد، على أساس الحوار والتعاون.

96 - **السيدة غبريكيدان** (إريتريا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن وفد بلدها يعارض بشدة مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها والتي تكون مسيسة وتصادمية وتؤدي إلى نتائج عكسية وتُفرض في معظمها على البلدان النامية ذات السياسات المستقلة. ولذلك فإن وفد بلدها لا يؤيد مشروع القرار الخاص ببلد بعينه وهو إيران، وسوف تصوت ضده. وقالت إن إريتريا تدعو إلى النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون مع إيران وأن يدعم جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات شعبها، بما في ذلك من خلال رفع التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي ولا تزال تؤثر سلبا على حالة حقوق الإنسان لسكانها وعلى جميع الفئات الأخرى المتضررة من هذه التدابير.

97 - *بناء على طلب ممثلة جمهورية إيران الإسلامية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/78/L.41.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، توفالو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا (مملكة –)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الجزائر، أرمينيا، بيلاروس، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، لبنان، مالي، نيكاراغوا، عمان، باكستان، الفلبين، الاتحاد الروسي، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان، فييت نام، زمبابوي.

الممتنعون:

أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا.

98 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.41 بأغلبية 80 صوتا مقابل 29 أصوات، مع امتناع 65 عضوا عن التصويت.*

99 – **السيد بيلمونت رولدان** (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن من دواعي القلق البالغ تدهور حالة النساء والفتيات، وتكثيف القمع المستهدف، والتمييز، واتخاذ التدابير لفرض مزيد من القوانين والسياسات التقييدية والعقابية على النساء والفتيات. فعلى الرغم من الدعوات المتكررة لضبط النفس، تواصل قوات الأمن الإيرانية الرد بشكل غير متناسب على الاحتجاجات. وقد ألقي القبض على أكثر من 20 000 شخص فيما يتصل بالاحتجاجات، وقُتل أكثر من 500 شخص، من بينهم نساء وأطفال. وهذا أمر غير مقبول. وأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لعدم إجراء مزيد من التحقيقات أو المساءلة، وجدد دعوة الاتحاد الأوروبي إيران إلى السماح بإجراء تحقيق محايد وشفاف وشامل في استخدام قوات الأمن الإيرانية للعنف ردا على الاحتجاجات. ومن دواعي القلق البالغ أيضا الزيادة الكبيرة في تنفيذ عقوبات الإعدام في إيران. وأعرب عن معارضة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشدة عقوبة الإعدام في جميع الأوقات وتحت جميع الظروف، كما أعرب عن دعوة إيران إلى وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام، بما في ذلك إعدام الجانحين الأحداث والمعارضين والمحتجين والمحكومين بجرائم متصلة بالمخدرات، وإلى اتباع سياسة متسقة تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، التي هي إنكار غير مقبول لكرامة الإنسان وسلامته. ولهذه الأسباب، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار.

100 – **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يود أن يجدد رفضه للنهُج الانتقائية التي تستهدف بلدانا بعينها في عمل الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان. واسترشادا بهذه الاعتبارات، صوتت بيلاروس ضد اعتماد وثيقة متحيزة أخرى تحاول أن تملي على دولة ذات سيادة كيفية إدارة سياستها الداخلية. وينبغي معالجة أي شواغل من خلال الحوار البناء، وليس من خلال سياسة الإملاءات. وينبغي أن يكون الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس

حقوق الإنسان الآليةَ الحكومية الدولية الرئيسية لدراسة مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء.

101 - **السيدة تشانغ** سيسي (الصين): قالت إن وفد بلدها ما فتئ يؤكد أن عمل اللجنة ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية نظرة موضوعية ومحايدة، وأن يحترم المسار الذي اختاره شعبها باستقلال لتعزيز حقوق الإنسان، وأن يولي مزيدا من الاهتمام لمطالب حكومتها وشعبها، وأن يكف عن استخدام حقوق الإنسان للتدخل في شؤونها الداخلية. أما التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك حقوق الإنسان للسكان الإيرانيين فينبغي رفعها دون تأخير. وأشارت إلى أن مقدمي مشروع القرار يعقدون العزم على استخدام حقوق الإنسان أداة لاستهداف البلدان النامية وتشويه سمعتها والتدخل في شؤونها الداخلية، في وقت تغاضوا فيه عن مشاكلهم الخطيرة في مجال حقوق الإنسان، وهذا مثال واضح للتسييس وازدواجية المعايير. وللأسباب السالفة الذكر، صوتت الصين ضد مشروع القرار.

102 - **السيد هينزل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بعد مرور أكثر من عام على الاحتجاجات التي أثارتها وفاة مهسا أميني في الاحتجاز، لا تزال حالة حقوق الإنسان في إيران تشهد تدهورا كبيرا. وبلده لا يزال يشعر بقلق عميق لأن النظام الإيراني قد رد على الاحتجاجات السلمية بقتل مئات المحتجين، بمن فيهم الأطفال، وتعذيب وتهديد المحتجين والناشطين المحتجزين، وتنفيذ أحكام الإعدام ضد أشخاص لمجرد ممارستهم لحقوقهم. وتبرز قسوة هذا النظام وعداءه لحقوق الإنسان العالمية من التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات تنطوي على عمليات قتل خارج نطاق القضاء، واستخدام غير متناسب للقوة، واعتقال واحتجاز تعسفيين، وعنف جنساني، ومحاكمات جائرة، وحجب الإنترنت، ومضايقات موجهة نحو أشخاص بعينهم. ويجب على إيران أن تسمح فورا للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بدخول أراضيها. وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة القوي لنشطاء المجتمع المدني الإيراني والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يواصلون الاحتجاج على انتهاكات حكومتهم لحقوق الإنسان، بما فيها ارتكاب العنف الجنساني ضد المرأة وفرض القيود على ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبلده يضم صوته إلى أصوات الإيرانيين وملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم في المطالبة بمحاسبة المسؤولين.

103 - وأضاف قائلا إن مشروع القرار يساعد على تعزيز المساءلة، وهو أمر أساسي. وأعرب عن سرور الولايات المتحدة لأن النص يقدم معلومات مستكملة بشأن الحالة على مدى الأشهر الـ 12 الماضية وأعرب عن دعمها للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية التي أنشئت خلال الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونتيجة التصويت على مشروع القرار هي بمثابة إدانة قوية لانتهاكات النظام الإيراني وتجاوزاته المستمرة لحقوق الإنسان، وترسل إشارة قوية بدعم الإيرانيين الشجعان، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يطالبون باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

104 - **السيدة راجاندران** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها امتنع عن التصويت على مشروع القرار، تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ والمتمثل في الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات التي تتناول حقوق الإنسان في بلدان بعينها في إطار اللجنة. وكما سبق شرحه، ينبغي ألا يفسر موقفها من التصويت على أنه موقف إزاء مضمون مسائل حقوق الإنسان المثارة في مشروع القرار. وأضافت أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

105 - **السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إن من الأهمية بمكان تأييد مشروع قرار يعكس حالة حقوق الإنسان في إيران. فإسرائيل ترحب بالإشارة إلى ضرورة القضاء على العنف ضد المحتجين وبالدعوة إلى وقف الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي لعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ضد المحتجين في إيران، على النحو المبين في الفقرة 13. فمن الضروري الحفاظ على سلامة أفراد عائلات المحتجين، خاصة في ضوء اعتقال والد مهسا أميني ومحاميها وأصدقائها، حسبما ذكرته منظمة العفو الدولية.

106 - وأضافت قائلة إن مسألة إنفاذ ارتداء الحجاب لم تحل بعد، ويستمر النظام الإيراني في مضايقة النساء اللواتي يُنظر إليهن على أنهن يرتدين الحجاب بشكل غير لائق في الشارع، وذلك باستخدام العنف والتعرف الرقمي على سمات الوجه والحرمان من الخدمات. وعلاوة على ذلك، أغلق ما لا يقل عن ثلاث شركات قائمة على شبكة الإنترنت في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2023 بعد أن نشرت صورا لموظفاتها دون حجاب. ويرد في الفقرة 26 من مشروع القرار إعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار فرض عراقيل شديدة وتزايد القيود التي تحد من الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، واضطهاد الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية واعتقالهم واحتجازهم

تعسفا. وفي آب/أغسطس 2023، نفذت إيران حكم الإعدام على ما لا يقل عن ثمانية أشخاص في غضون ثلاثة أيام، جميعهم ينتمون إلى الأقلية البلوشية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت إيران اينترنشنال مؤخرا أن عددا غير معروف من أفراد الجالية اليهودية في إيران أجبروا على حجب أرقام هواتف أقاربهم في إسرائيل وعلى تنظيم مسيرة لدعم المجزرة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وإسرائيل ملتزمة التزاما كاملا بمشروع القرار وتشجع الدول الأعضاء الأخرى على الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق الجنسانية، وحماية المحتجين، وحقوق الأقليات الدينية في إيران.

107 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار، مشيرا إلى أن موقف بلده من إيران والعلاقة بين البلدين معروفان جيدا. وقال إنه لا يعتقد أن ممثل كندا قد قرأ مضمون مشروع القرار قبل الإدلاء ببيانه، إذ لا مجال لوصف النص بأنه "متوازن". فعلى النقيض من ذلك، يعكس النص علاقة إيران مع مقدمي مشروع القرار. وفيما يتصل بتعليق ممثل الولايات المتحدة بشأن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، قال إن المقررين الخاصين ليسوا مثل المبعوثين الخاصين للأمين العام. فالدول لديها الحق في اختيار أن تتعاون معهم أو لا تتعاون. والأهم من ذلك أنه إذا اختارت دولة ألا تتعاون مع مقرر خاص، فذلك لا يعني أنها تنتهك حقوق الإنسان.

مشروع القرار A/C.3/78/L.42: حالة حقوق الإنسان في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا، بما فيها جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول

108 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

109 - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): عرض مشروع القرار، فقال إن وفد بلده يقدم مشروع القرار هذا سنويا، منذ عام 2016. وقال إن وفد بلده يقدر بصدق تأييد الدول الأعضاء التي ما فتئت تصوت لصالح هذا النص، مؤكدة بذلك عدم جواز الاحتلال غير المشروع لأراضي دول ذات سيادة. فذلك التأييد تعبير واضح عن إخلاص الدول الأعضاء للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. فلو أن الإعراب عن هذا الإخلاص كان أوسع نطاقا على مر السنين ولو أن الجمعية العامة وجهت رسالة أقوى إلى المعتدي والسلطة القائمة بالاحتلال، لربما كانت هناك إمكانية لتفادي ما يشهده العالم اليوم من أحداث مؤلمة.

110 - وأضاف قائلا إن مشروع القرار يشدد على التدهور الكبير في حقوق الإنسان في جميع الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا. فعلى مدى السنوات التسع الماضية، دأبت روسيا على استخدام الاحتجاز التعسفي، والأعمال الانتقامية، والتعذيب، وأعمال القتل، والاختفاء القسري، على نطاق واسع. وإثر الغزو الشامل الذي وقع في شباط/فبراير 2022، تصاعدت حدة الانتهاكات والتجاوزات في الأراضي المحتلة حديثا. ويؤكد التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا (A/78/540) أعمال التعذيب المنهجية التي ترتكبها السلطات الروسية على نطاق واسع. فثمة ما يزيد على 28 000 مدني أوكراني محتجزون في الأغلب بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظروف غير إنسانية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا. ويهدف مشروع القرار إلى حماية حقوق تتار القرم، الذين يمثلون أكبر جالية مسلمة في أوكرانيا وما فتئوا يعانون من ضغوط مستمرة منذ بداية الاحتلال الروسي في عام 2014. وعلاوة على ذلك، يركز النص على الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا ويدعو إلى تقديم معلومات شاملة لوكالات الأمم المتحدة وإلى العودة الآمنة لهؤلاء الأطفال إلى أوكرانيا.

111 - وتابع قائلا إنه منذ العدوان الروسي الذي بدأ في عام 2014، ظلت أوكرانيا تتبع نهج الشفافية، حيث تتعاون مع آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة وتدعو بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لزيارة البلد. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن ترسل اللجنة إشارة قوية إلى المعتدي مفادها أن المجتمع الدولي يواصل رصد الحالة عن كثب، بغرض كشف جميع ما يرتكبه من جرائم وفظائع وضمان عدم التسامح معها. ولذلك فإن وفد بلده يدعو جميع الدول التي تتحلى بالمسؤولية إلى مساندة أوكرانيا والتصويت لصالح مشروع القرار.

112 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أندورا، وتركيا، وسان مارينو، وسويسرا، وفانواتو، وموناكو، ونيوزيلندا، واليابان.

113 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن تقديم قرارات تتعلق ببلدان بعينها دون موافقة الدول المعنية يتعارض مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم التصادم. كما يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ويقوض تنمية العلاقات الودية بين الأمم والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وترفض المجموعة رفضا قاطعا جميع

مظاهر ازدواجية المعايير التي تقوض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويساورها قلق بالغ أيضا إزاء انتشار الآليات والإجراءات التي تهدف إلى إجراء تقييمات محايدة لحالة حقوق الإنسان دون موافقة الدولة المعنية على النحو الواجب، والتي تستند تقاريرها إلى مصادر ثانوية أو ثالثة أو مصادر أخرى تتسم بتحيزها أو عدم موثوقيتها. ولذلك فتلك التقارير مجرد دعاية. وبالإضافة إلى ذلك، ترفض المجموعة ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في تناوله لمسائل خارجة عن نطاق ولايته، بما في ذلك تناول مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معينة.

114 - وأضاف قائلا إن التطبيق غير القانوني وغير الأخلاقي للتدابير القسرية الانفرادية له أثر سلبي على التمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمالها، بما فيها الحق في التنمية والحياة والغذاء والصحة والسلام. وقال إن المجموعة تحث الدولَ بشدة على الامتناع عن تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية قسرية انفرادية تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحثها على رفع هذه التدابير، وخصوصا وليس حصرا، التدابير المفروضة على البلدان النامية.

115 - وتابع قائلا إن من الضروري الكف عن تسييس حقوق الإنسان، وأفضل طريقة لتعزيز وضمان الإعمال الكامل والفعال لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي تعزيز تعددية الأطراف، مع التقيد الصارم بالمبادئ السالف ذكرها. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان فرصا هامة للمضي قدماً نحو تحقيق هذه الغاية، بطريقة عادلة وبنّاءة، على أساس الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، ووفقاً للمبادئ المكرسة في الميثاق، وهي المساواة في السيادة بين جميع الدول، وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

116 - **السيدة زابولوتسكايا** (الاتحاد الروسي): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن أوكرانيا، التي تتبع بإخلاص مساندِيها من الغرب، تروج لممارساتهم في اللجنة، بطرق منها تقديم مشروع قرار يتعارض مع مبادئ عمل اللجنة ولا صلة له بولايتها. فمشروع القرار مضلل تماما، بدءا من عنوانه الذي لا علاقة له بحالة حقوق الإنسان ولا يشير بالتأكيد إلى الأراضي المحتلة. ومشروع القرار هذا يسعى إلى غرضين - محاولة الطعن في وضع جمهورية القرم والكيانات الأخرى المكونة للاتحاد الروسي: جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومقاطعتا خيرسون وزابوريجيا، ومحاولة إضفاء الشرعية على أعمال القتل اليومية للمدنيين الذين يعيشون هناك في محاولة لإعادة الأراضي قسرا إلى سيطرة زيلينسكي.

117 - وأضافت قائلة إن سكان الأقاليم المذكورة صوتوا لصالح روسيا في الاستفتاءات التي أجريت في إطار إعمال حق الشعوب في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولم يكن اختيارهم بمحض الصدفة. فهو نتيجة الانقلاب الدموي الذي وقع في كييف في عام 2014 بتدبير من الغرب، وقرار نظام كييف بالشروع في حرب ضد دونباس في نيسان/أبريل من العام نفسه. وهو أيضا نتيجة لسياسة سلطات كييف لإلغاء اللغة الروسية من التعليم ووسائل الإعلام والحياة العامة، واستبعاد الثقافة الروسية من أوكرانيا واضطهاد وقتل الشخصيات الثقافية والصحفيين الذين يتحدثون عن كراهية نظام كييف المسعورة لروسيا.

118 - وتابعت قائلة إن اهتمام أوكرانيا بحقوق الإنسان في جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية لمدة تسع سنوات يتجلى في قصفها كلا الإقليمين يوميا. وأودى ذلك بحياة آلاف المدنيين وأكثر من 100 طفل. ولا يخفى على أحد أيضا "الاهتمام" الذي تبديه أوكرانيا لحقوق الإنسان في جمهورية القرم. ففي شتاء عام 2015، وبدعم من سلطات كييف، تم تخريب خطوط الكهرباء التي تتزود بها القرم، مما أدى إلى قطع إمدادات الكهرباء عن 575 مستوطنة. وقطعت أوكرانيا أيضا إمدادات المياه عن القرم عبر قناة شمال القرم، التي توفر 85 في المائة من إمدادات المياه في الجمهورية. ونسفت أوكرانيا جسر القرم أيضا. ومنذ شباط/فبراير 2022، تعرضت جمهورية دونتسك الشعبية لما يزيد على 000 25 قصف بالمدافع والصواريخ، وهو ما أدى إلى تدمير 000 16 منزل سكني أو إلحاق الضرر بها وإلى مقتل 755 4 مدنيا، منهم 140 طفلا. وفي ضوء ما تقدم، دعا وفد بلدها إلى إجراء تصويت على مشروع القرار وسيصوت ضده.

119 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن القرارات الخاصة ببلدان بعينها تستغل اللجنة لأغراض سياسية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية، وعدم التسييس، والحياد، وعدم الانتقائية، والشفافية، والموضوعية. وتشجع تلك القرارات أيضا التصادم وانعدام الثقة بين الدول الأعضاء وتقوض قضية حقوق الإنسان. فازدواجية المعايير والقرارات الخاصة ببلدان بعينها تضر بروح التعاون الدولي وينبغي تجنبها. وما يرد في مشاريع تلك القرارات من توصيات ذات نتائج عكسية يعوق الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون. ويجب متابعة

جدول أعمال حقوق الإنسان مع الحرص على الاحترام الواجب للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وبناء على ذلك، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

120 - **السيد بيلمونت رولدان** (إسبانيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت وتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ إلى جانب أيسلندا وجورجيا وسان مارينو، فقال إن ما يقرب من 10 سنوات قد مضت منذ الضم العنيف وغير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من قبل روسيا، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وأعرب عن استمرار التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاما راسخا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

121 - وأضاف قائلا إن روسيا، منذ غزوها الشامل لأوكرانيا في عام 2022، نظمت استفتاءات صورية غير قانونية غرضها إيجاد ذريعة لارتكاب مزيد من الانتهاكات لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لن تعترف أبداً بالضم غير القانوني لتلك الأراضي. فتلك القرارات لاغية وباطلة ولا يمكن أن تحدث أي أثر قانوني. فالقرم وخيرسون وزابوريجيا ودونتسك ولوهانسك تنتمي إلى أوكرانيا.

122 - وتابع قائلا إن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في القرم منذ ضمها غير القانوني موثقة ومبلغ عنها بشكل جيد، وتشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، فضلا عن التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي أجهزة الأمن والشرطة الروسية. ويتعرض الصحفيون والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان للاضطهاد والمضايقة والترهيب، ولا تزال حرية الرأي أو التعبير أو التجمع السلمي أو الدين أو المعتقد تخضع لقيود مشددة. وعلاوة على ذلك، لم يتوقف تدمير التراث الثقافي. وبدأ نطاق انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة يمتد ليطال أجزاء أخرى من أوكرانيا تحتلها روسيا بصورة غير مشروعة. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا في تقريرها الأخير (A/78/540) إلى وجود أدلة على أن السلطات الروسية واصلت ارتكاب انتهاكات عديدة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين، فضلا عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والقتل العمد والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وترحيل القاصرين. ويوجه مشروع القرار الانتباه إلى الانتهاكات والتجاوزات غير المقبولة التي تطال حقوق الإنسان في القرم، وكذلك في أراضي أوكرانيا الأخرى التي تسيطر عليها روسيا أو تحتلها بصورة غير مشروعة. ويجب عدم غض الطرف على هذه الجرائم. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار وتحث جميع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها.

123 - **السيد أبيسادزي** (جورجيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار. فللسنة الثانية على التوالي، لا يزال المجتمع الدولي يشهد العواقب المدمرة لعدوان روسيا العسكري الشامل والمتعمد وغير المبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا. ولا تزال جورجيا تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المنهجية والصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا، والتي تتجلى بوضوح في النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وقال إن بلده يؤكد من جديد دعمه لولاية لجنة التحقيق ويؤكد أهمية عملها. وينبغي منح مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية إمكانية الوصول الفوري والآمن وغير المقيد إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى المناطق الأخرى في أوكرانيا التي تحتلها روسيا مؤقتا أو تسيطر عليها. وأكد من جديد تأييد جورجيا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا ومياهها الإقليمية. وللأسباب السالفة الذكر، سيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار وينبغي لجميع الوفود الأخرى أن تنضم إليه في التمسك بحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

124 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يؤكد من جديد تأييده القوي لمشروع القرار ويرحب بارتفاع عدد مقدميه. فمنذ عام 2014، يعاني الناس في القرم من حملة منهجية من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات الروسية هدفها غرس الخوف وتثبيط العزيمة وتآكل الثقافة والهوية الأوكرانيتين. وفُرضت قيود شديدة على الحريات الأساسية، بما فيها حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير. وأصبحت عمليات تفتيش المنازل، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والمحاكمات ذات الدوافع السياسية شائعة وتستهدف بشكل غير متناسب الأقليات العرقية والدينية، بما فيها تتار القرم. وفي الأشهر الـ 21 التي انقضت منذ الغزو الروسي الشامل وغير القانوني لأوكرانيا، تم توسيع نطاق استخدام هذه التدابير الوحشية لتشمل دونتسك ولوهانسك وزابوريجيا

وخيرسون. وقد كشفت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا عن نمط يثير قلقا شديدا ويتمثل في تعذيب المدنيين وإساءة معاملتهم وإعدامهم بإجراءات موجزة، وقد خلص أعضاء تلك اللجنة إلى أن هذا النمط يرقى إلى جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. وفي جميع الأراضي الخاضعة للسيطرة المؤقتة، يتزايد تجنيد المدنيين الأوكرانيين في القوات المسلحة الروسية، في انتهاك للقانون الدولي.

125 - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء أكدت من جديد إيمانها بحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وقدره وبمبدأ حرمة الحدود. وفي هذا الصدد، يدافع وفد بلده بقوة عن استخدام القرارات الخاصة ببلدان بعينها، لأنها تكمل عمل مجلس حقوق الإنسان والمحافل الأخرى في التدقيق في التقيد بالتزامات حقوق الإنسان. ومن شأن التصويت لصالح مشروع القرار أن يبعث برسالة واضحة إلى روسيا مفادها أنها لن تفلت من العقاب على انتهاكاتها وتجاوزاتها لحقوق الإنسان في أوكرانيا، أو انتهاكاتها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويجب على روسيا أن تسمح بوصول بعثات الرصد الدولية إلى القرم وغيرها من الأراضي الخاضعة للسيطرة المؤقتة، وأن توقف هجماتها وتسحب قواتها من أوكرانيا.

126 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يعارض التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في مجال حقوق الإنسان، ويرفض مشروع القرار المسيس الذي لا علاقة له بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بل لا يؤدي إلا للتصادم وانعدام الثقة بين الدول الأعضاء ويعزز مبادرات غير مبررة لاستهداف دول بعينها وتقويضها لأغراض سياسية. وينبغي ألا تُستخدم حقوق الإنسان أبدا كأداة سياسية لانتهاك سيادة دول أخرى ذات سيادة والتدخل في شؤونها الداخلية. ففي إطار الأمم المتحدة، ينبغي أن يجري العمل بشأن حقوق الإنسان بنهج موضوعي وشفاف وغير انتقائي وغير تصادمي وغير مسيس. وبناء على ذلك، ستصوت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد مشروع القرار.

127 - **السيدة أهانغاري** (أذربيجان): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت فقالت إن بلدها يدين بأشد العبارات التطرف والتعصب والنزعة الانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها، ويعارض بحزم الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. وأعربت عن تأييد أذربيجان تأييدا تاما لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، على النحو المبين من تصويتها على قرار الجمعية العامة 262/68 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ووفد بلدها يتمسّك بموقف واضح بشأن هذه المسألة، وهو أن النزاع ينبغي أن يُحل على أساس سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي إطار المنظمات الدولية، حافظت أذربيجان وأوكرانيا دائما على الدعم المتبادل لسيادة كل منهما وسلامتها الإقليمية. وينبغي تسوية جميع النزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي، وفقا لمبادئ القانون الدولي المذكورة آنفا.

128 - *بناء على طلب الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/78/L.42.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، توفالو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوروندي، بيلاروس، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصين، كوبا، مالي، نيكاراغوا.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تونغا، الجزائر، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، صربيا، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هندوراس، اليمن.

129 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.42 بأغلبية 77 صوتا مقابل 14 صوتا، مع امتناع 79 عضوا عن التصويت.*

130 – **السيدة تشانغ** سيسي (الصين): قالت إنه يجب احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، ويجب التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب التعامل مع الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، ويجب دعم جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمات. وقالت إن الصين تواصل تشجيع محادثات السلام بروح إيجابية. ولا توافق على الحلول التي يمكن أن تتسبب في زيادة العداء بين الأطراف أو تصعيد التوترات أو عرقلة الدبلوماسية. ولذلك ينبغي للجنة أن تدخل في حوار وتعاون بناءين، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، من أجل معالجة الخلافات بشأن مسائل حقوق الإنسان على النحو الواجب. وترفض الصين التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير والممارسات العدائية ومحاولات الضغط على بلدان أخرى بذريعة حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، صوت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

131 – **السيدة آل ثاني** (قطر): تكلمت أيضا باسم الكويت، فقالت إن وفدي البلدين امتنعا عن التصويت على مشروع القرار، رغم أن النص يتضمن العديد من العناصر التي يؤيدانها. ويتمسك البلدان بموقفهما إزاء الأزمة الأوكرانية، وهو موقف يستند إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فمن المهم احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ حماية المدنيين في النزاع المسلح. ومن المهم أيضا تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

132 – **السيدة راجاندران** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها امتنع عن التصويت على مشروع القرار، تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ والمتمثل في الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات التي تتناول حقوق الإنسان في بلدان بعينها في إطار اللجنة. ومع ذلك، ينبغي ألا يُفسر تصويته على أنه موقف من فحوى المسائل المطروحة في مشروع القرار، أو على أنه ينتقص بأي شكل من الأشكال من موقفه الواضح والمتسق والقائم على المبادئ ضد غزو روسيا لأوكرانيا وانتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فسنغافورة تتمسك بموقفها الثابت الذي مفاده وجوب احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

133 – **السيدة ميندوزا إلغويا** (المكسيك): قالت إن بلدها يدين العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2-4 منه. وما فتئت المكسيك واضحة في رفضها الضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية، بما فيها شبه جزيرة القرم ومناطق خيرسون وزابوريجيا ودونتسك ولوهانسك، وتكرر دعوتها إلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقالت إن تصويت وفد بلدها خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن أوكرانيا يعكس بوضوح موقف البلد من هذا النزاع. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في المناطق المذكورة آنفا، يساور المكسيك قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الخاضعة للسيطرة المؤقتة أو الأراضي المحتلة. ويجب على الاتحاد الروسي أن يمتثل لالتزاماته، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، فيما يتصل باحترام وحماية وضمان حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة واحترام القانون الساري في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي له أن يعالج الشواغل والتوصيات الواردة في تقريري الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان.

134 – وأضافت قائلة إن عدم إجراء مشاورات بشأن مشروع القرار يبعث على الأسف. فمن الضروري أن يكون هناك نص متوازن يراعي نظرة واسعة النطاق للحالة. وعلى وجه الخصوص، لا يدعو مشروع القرار جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة غير المشروعة، مثل الذخائر العنقودية، التي لا تتسق بحكم طبيعتها

مع مبادئ القانون الدولي الإنسـاني. ولهذه الأسـباب، امتنع وفد بلدها عن التصويت على مشروع القرار.

135 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار. فالوضع الحالي في أوكرانيا هو ما يحدث عندما توضع الثقة في الغرب. وهيئات صنع القرار في أوكرانيا تعاني من سوء فهم عميق للعلاقات الدولية. ولذلك حان الوقت للشروع في تسليط الضوء على آراء الشعب الأوكراني، لأنه على الأرجح غير راض عن عملية صنع القرار الحالية في البلد. وأي محاولة لخنق صوت الشعب مآلها الفشل.

رُفعت الجلسة الساعة 12:45.